معاملة الاسم المفرد فيضم اخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه
مقدرا وانما قلنا انه حذف اليا والكسرة لان المصنف فرض الكلام في
المنادى المضاف ليا المتكلم **قوله** لان الام والاب الى اخره قال
الدنوشري فيه نظر فان الظاهر ان هذه اللغة لا تقتصر فيها على
هذين اللفظين والمدار فيها على القرينة الدالة على اليا المحذوفة
ولذلك قال ابو علي الشلوبين وهذا اذا لم يلتبس يعني بالمنادى المقبل عليه
قوله تشبيها بالنكرة قال الدنوشري قد يقال وجه الشبه انه ليس علما وليس
فيه ال ولا اضافة ظاهرة **قوله** وظاهر كلام الموضح الى اخره الاقرب
عندي ان الخلاف بين الموضح وصاحب النهاية معنوي وانه على كلام الموضح
نصبه مقدر كما في سائر المضافات للياء منع من ظهورها الاشتغال بحركة
مشابهته للنكرة المقصودة وان حكمه في الاتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب
النهاية هو في محل نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني على الضم ودعوى انه على
طريقة الموضح عومل معاملة المفرد دائما على حكمه وان لم يكن منه حقيقة فيه
خفا وقول الشهاب القاسمي انه يجوز ان يجري حكمه في الاتباع على ما عوض له
من الفاعل الضمة تشبيها وان كان من اقسام المضاف اي فلا يلزم في تابعه
على طريقة الموضح النصب محل نظر هذا ورجح المرادي القول الذي هو ظاهر
كلام الموضح بثلاثة اوجه لما انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل
صفة لاي واسما الله لا توصف بها اي فتعين كون الاصل يا ربي
ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة
المقصودة انتهى فتامله فانه غير ظاهر **قوله** ان تعوض
تا التانيث الى اخره قال الحفيد انما عوضت تا التانيث عن اليا اذا
اضيف اليها الاب والام لانهما مظنة التفخيم والتا تدل عليه كما في علامة
ونسابة انتهى وقال الشهاب المنادى في هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه

من

من اقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التا منع من ظهورها اشتغال
المحل بالفتحة لاجل التا لا يستدل عليها بفتح ما قبلها لان على التا لانها في موضع
اليا التي يستحقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر **قوله** وربما جمع الى قال
الدنوشري يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشر **قوله** ثم قلب اي قلبا مكانيا
بان تقدم الالف على التا واخر التا عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا
فصل قوله فالاكثر قال الدنوشري يعلم منه انه ياتي فيه الاوجه
المارة ما عدا الضم وبذلك صرح شراح الكافية ابن الحاجب وغيرهم ولكن هذا يخالف
كلامه فيما ياتي **قوله** حذف اليا وكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول
المص الا ان كان الخ استثنا من قوله فالتا ثابتة لا غير الا ان الحذف لازم لما ذكره
المصنف فتركه اختصارا وانما ان في كلام الش والمص وضع الظاهر موضع المضمر
لان الظاهر ان يقول الش حذفها اي اليا المتقدم ذكرها وكذا الظاهر ان
يقول المص عنها **قوله** ثم قال الزجاجي الى اخره ظاهر هذا ان الزجاجي واصحاب
ابي حيان متفقون على موضوع المسئلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف
الى اليا وفيه نظر اذ على التركيب ليس هناك اضافتان فتدبر **قوله** وقال في
الارتشاف الخ قال الدنوشري وينظر على كلامه هل هما كخمسة عشر في البنا او لا
هذا باب في ذكر اسما لازمت الندا ولنا اسما لازمت غير الندا
منها غلامك كما تقدم في كلام الدنوشري وسياتي في كلام الش اول الندبة
قوله ولا مفعوله اي في غير الندا **قوله** كناية عن نكرة الخ قال الدنوشري
هذا غير واضح لانه من المعلوم لانه لا دلالة على اللفظ وكذا فيما ياتي واخبرني
بعض الافاضل ان الدماميني صرح بانهما دالان على اللفظ فليتامل وثانيه
ظاهر قولهم بمعنى رجل وامراة انتهى واعلم ان ظاهر ما تقرر من ان فل كناية
عن رجل وفلة كناية عن امراة انهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة
فيجوز حذف حرف الندا فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والاقرب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)